

أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

The impact of foreign trade liberalization on the trade balance in Algeria for the period 1990-2018ط.د. فاتحي رضوان¹، د.دولي لخضر²، د.برباوي كمال³¹ جامعة طاهري محمد (مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي)² جامعة طاهري محمد (مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي)، إيميل: ldouli@yahoo.fr³ جامعة طاهري محمد (مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي)، إيميل: k_berbaoui@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/04/30

تاريخ القبول: 2020/06/19

تاريخ الاستلام: 2020/01/26

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL، من خلال دراسة مدى استقرار السلاسل الزمنية اختبار التكامل المشترك وتقدير معادلاته في الأجل الطويل والقصير، واختبار مدى صلاحية النموذج المقدر، بحيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتحرير التجاري على الميزان التجاري في الأجلين الطويل والقصير، غير أن هذا التأثير ليس فعلي نتيجة التركيز على الصادرات البترولية، كما أظهرت النتائج أيضا عن وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة الخارجية، ميزان تجاري، صادرات وواردات، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL.

تصنيف JEL: F13، F19، F31، O24.

Abstract:

This study aims to test the effect of foreign trade liberalization on the Algerian trade balance during the period (1990-2018), using the Autoregression model for the distributed gaps ARDL, by studying the stability of time series, testing joint integration, estimating its long-term and short-term equivalence and testing the validity of the estimated model, so that the study found a positive effect of trade liberalization on the long and short term trade balance, but this effect is not actual as a result of focus on petroleum exports, as the results also showed a negative relationship between the exchange rate and the trade balance.

Keys words: foreign trade liberalization, trade balance, exports and imports, ARDL model
JEL classification codes: F13;F19;F31;O24.

المؤلف المرسل: فاتحي رضوان، الإيميل: redouane_fathi@yahoo.fr

تمهيد:

اكتست عملية تحرير التجارة الخارجية دورا مهما في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، باعتبارها أحد السياسات التجارية التي تقود إلى تحقيق التنمية خاصة عقب الحرب العالمية الثانية، من خلال تمويل العملية الإنتاجية بالمواد الأولية والتجهيزات من جهة وتصريف الفائض في الإنتاج، الحصول على العملة الصعبة، والحفاظ على التوازن المالي من جهة أخرى، ما دفع الجزائر إلى تبني فكرة تحرير تجارتها للاستفادة من مزايا التحرير، ومواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التي عصفت بالاقتصاد نهاية الثمانينات، بالعمل على رفع معدلات النمو وتصحيح الاختلال في الميزان التجاري. هذا الأخير الذي تعتمد عليه أغلب الدول النامية في تحقيق التوازن الكلي في ميزان المدفوعات من بينها الجزائر، والتي تعتمد على الصادرات النفطية لتغطية فاتورة الواردات وتحقيق فوائض مهمة، بحيث استغلت الجزائر ارتفاع أسعار النفط في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين لتسديد الديون الخارجية وتكوين احتياطي صرف هام، لكن هذا لم يدم طويلا في ظل اقتصاد عقيم جل صادراته من الريع البترولي وهو ما جعله يتأثر مرة ثانية بالأزمة النفطية في سنة 2014، بحيث تراجعت الصادرات الجزائرية بشكل كبير وشهد الميزان التجاري عجز مستمرا انطلاقا من سنة 2015.

إشكالية الدراسة: مما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة ما بين 1990-2018؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة وضعنا الفرضية التالية:

- يؤثر التحرير التجاري إيجابا على الميزان التجاري الجزائري.

أهداف الدراسة: تهدف هذا الدراسة إلى معرفة أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2018 بالتطرق إلى:

- مراحل تحرير التجارة الخارجية.

- تطور التجارة الخارجية.

- إجراء دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري .

منهج وحدود الدراسة: لبلوغ الهدف اتبعنا في هذه الدراسة منهجين: الوصفي والاستقرائي، بحيث استخدمنا المنهج الوصفي لاستعراض مراحل التحرير التجاري، وتطور التجارة الخارجية في الجزائر، كما اعتمدنا أيضا على المنهج الاستقرائي الكمي لدراسة أثر التحرير التجاري على الميزان التجاري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1990-2018.

هيكل الدراسة: قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث محاور كالتالي:

- المحور الأول: التحرير التجاري ومراحله في الجزائر

- المحور الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية من 1990-2018

- المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري

1- المحور الأول: التحرير التجاري ومراحلها في الجزائر

1-1- مفهوم حرية التجارة:

المقصود بهذه السياسة عدم تدخل الدولة أو الحكومات في التجارة بين الدول من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز والرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفساح المجال للمنافسة الحرة في التبادل والإنتاج، وبذلك يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو أي قيود تفرضها عليهم (أحمد و محمد، 2010، صفحة 483).

حيث يرتبط نظام حرية التجارة بفكرة التوافق بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع، بمعنى أن المصالح الفردية تلتقي دائما مع مصالح المجتمع، فإذا توافرت للفرد حرية العمل لتحقيق مصالحه الخاصة تتحقق مصالح المجتمع بصورة آلية، فالحرية الفردية تفتح المجال للتنافس والتسابق في شتى ضروب الإنتاج (عبد العزيز، 2004، صفحة 166).

وينظر المؤيدون لهذه السياسة بنفس النظرة إلى التجارة الداخلية، ولهم في ذلك عدة مبررات، والتي تعكس نتائج التفسير النظري لقيام التجارة الخارجية، ومن أهم هذه المبررات ما يلي (باسم و حميد، 2020، صفحة 168):

- التخصص في الإنتاج.
- انخفاض أسعار السلع دوليا.
- تشجيع التقدم التقني.
- الحد من الاحتكار.

1-2 مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

1-2-1 مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية 1990: بدأت المرحلة بصدر قانون النقد والقرض 10/90 الذي يعتبر نواة التغييرات في السياسة التجارية الجزائرية، وقد كان من أهدافه توسيع صلاحيات بنك الجزائر، تعزيز الاستثمار الأجنبي بالجزائر وحرية حركة رؤوس الأموال.

كما عزز قانون المالية التكميلي لسنة 1990 مبدأ كسر احتكار التجارة الخارجية ومضي الدولة في تحرير التجارة من خلال تأسيس شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة، وقصد تنظيم أفضل للتجارة الخارجية أصدر بنك الجزائر في سبتمبر 1990 عدة نصوص تشريعية وتنظيمية (نظام 02/90: يحدد كيفية فتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى البنك المركزي. نظام 03/90: يحدد كيفية التعامل مع رؤوس الأموال الأجنبية. نظام 04/90: اعتماد وكلاء وتجار الجملة من طرف بنك الجزائر والبنوك التجارية) وهي تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات وذلك عن طريق بنك وسيط معتمد (مراد، 2014/2012، صفحة 167).

1-2-2 مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية 1990-1991: في ظل التشريعات السابقة ونظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام، بقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري 1991، الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية ويكرس مبدأ حرية التجارة الخارجية بتحرير المعاملات التجارية وإلغاء شهادات الاستيراد والتصدير (عبد الغفار، محمد، و عبد الوهاب، 2015، صفحة 285).

كما صدر في هذا الاطار التعليمية رقم 91/03 من طرف بنك الجزائر المتعلقة بشروط القيام بعمليات استيراد السلع وتمويلها بحيث أصبح النظام البنكي مسؤولا عن تمويل التجارة الخارجية (ساخي، 2015/2014، صفحة 198).

1-2-3 مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992: نظرا للمشاكل والاختلالات المالية التي ظهرت بعد صدور المرسوم 91/37، قامت السلطات العمومية بوضع قيود مشددة على منح العملة الأجنبية وعلى توسيع مجال الواردات

وتطبيق قواعد صارمة على التمويل بإصدار الحكومة للتعليمية رقم 625 المتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها، حيث رسمت محورين أساسيين للتجارة الخارجية أحدهما: على مستوى نصوص تنظيمية حيث يتم تحديد معايير دقيقة ونظام أولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة وسائل الدفع الخارجي بدقة أكبر وحماية الإنتاج الوطني من جهة أخرى، وثانيهما على مستوى المتعاملين التجاريين ويتعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن (وصاف، 2014/2013، صفحة 233).

1-2-4 مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994: بدأت هذه المرحلة بإمضاء اتفاقية **Standby** مع صندوق النقد الدولي والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1994 كخطوة نحو التحرير الشامل للمبادلات التجارية الخارجية والتي نجم عنها مجموعة من الإجراءات والإصلاحات الهيكلية منها:

- تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

- التحرير الشامل للتجارة الخارجية بموجب التعليمية رقم 13/94 المؤرخة في 13 أبريل 1994 والمتضمنة حل لجنة

.AD-HOC

- مواصلة تحرير أسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة وذلك بموجب الأمر 06/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، وكذا الشروع في عملية الخصخصة بداية من سنة 1995.

في هذا الإطار سعت الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، من خلال تقديم مذكرة حول التجارة الخارجية والإجابة على الأسئلة المطروحة من طرف الأعضاء، ما يعكس رغبة الجزائر في الانفتاح التجاري وتقليص العقبات والحواجز على الواردات.

في إطار مواصلة عملية الانفتاح التجاري تم إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية (**CAGEX. SAFAX.CASLPROMEX**) (عبد الغفار، محمد، و عبد الوهاب، 2015، صفحة 286)، بالإضافة إلى صدور الأمر رقم 04/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 (الجريدة الرسمية، 2003) والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على التجارة الخارجية والمتضمن حرية تصدير واستيراد المنتجات وإلغاء احتكار الدولة، ترقية الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات وحماية المنتج الوطني.

في 2005 تم دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-159، والتي تم التوقيع عليها في ديسمبر 2002، التي كانت بدايتها منذ 1995، بالإضافة إلى انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة والانفتاح على المحيط العربي بداية من سنة 2009.

كما قامت السلطات العمومية على اتخاذ إجراءات استثنائية ابتداء من سنة 2011 متمثلة في تخفيضات وإعفاءات استثنائية للحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة المطبقة على بعض المنتجات الفلاحية المستوردة، تمثلت في إلغاء الحقوق الجمركية على استيراد السكر الأحمر والأبيض والمواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية (طيبة و رملوي، 2019، صفحة 59).

عقب أزمة النفط في 2014 عهدت الجزائر إلى التقليل من الواردات، والحد من نزيف العملة الصعبة وذلك بوضع رخص للاستيراد وفرض نظام الحصص بموجب المرسوم 19-306، كما قامت في 2018 بمنح استيراد 877 مادة بموجب المرسوم التنفيذي 18-139، ما يؤكد عودة الجزائر إلى حماية الاقتصاد الوطني في ظل تدهور أسعار البترول.

أما فيما يخص سياسة الصرف المتبعة في فترة التسعينات، فقد عرف الدينار الجزائري عدة إصلاحات أهمها تخفيض قيمته أمام الدولار الأمريكي بـ 22% سنة 1991، ثم 40.17% سنة 1994 وبذلك انتقل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 18.7 دج في نهاية مارس 1991، إلى حوالي 36 دج في أبريل 1994 (دريس، 2014، صفحة 26)، كما

اعتبر برنامج التثبيت الهيكلي الذي بدأ العمل به سنة 1994 بداية مرحلة التحرير الفعلي للدينار فأصبح سعر الصرف مرنا من خلال قيام البنك المركزي يوميا بعقد جلسات التسعير بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي والبنوك التجارية ما مهد لقيام سوق صرف بين البنوك سنة 1995 بموجب اللائحة رقم 95-08، وإقامة مكاتب صرف للعملات الأجنبية في نهاية 1996 (سعادي و دربال، 2018، صفحة 17)، كبداية لتبني نظام التعويم الموجه والذي من خلاله أصبح الدينار الجزائري خاضع لقوى العرض والطلب في السوق.

و في الفترة ما بين 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 20%، وتبعه انخفاض يقدر بـ 13% بين 1998 و 2001 وتواصل هذا الانخفاض إلى غاية 2002، كما أقدم بنك الجزائر في 2003 على تخفيض قيمة الدينار بمعدل 2% و 5% بغية الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق خاصة بعد اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي (عبود و بن زاير، 2018، صفحة 275)، وخلال الفترة 2003 - 2008 ومع بداية تراجع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو الأوروبي وارتفاع أسعار النفط بدأت قيمة الدينار في التحسن، حيث بلغ سعر الصرف 64.58 دينار جزائري للدولار في 2008، وبعد الأزمة المالية العالمية في 2008 قامت السلطة النقدية بتخفيض قيمة الدينار خلال الفترة 2009-2010 لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمة.

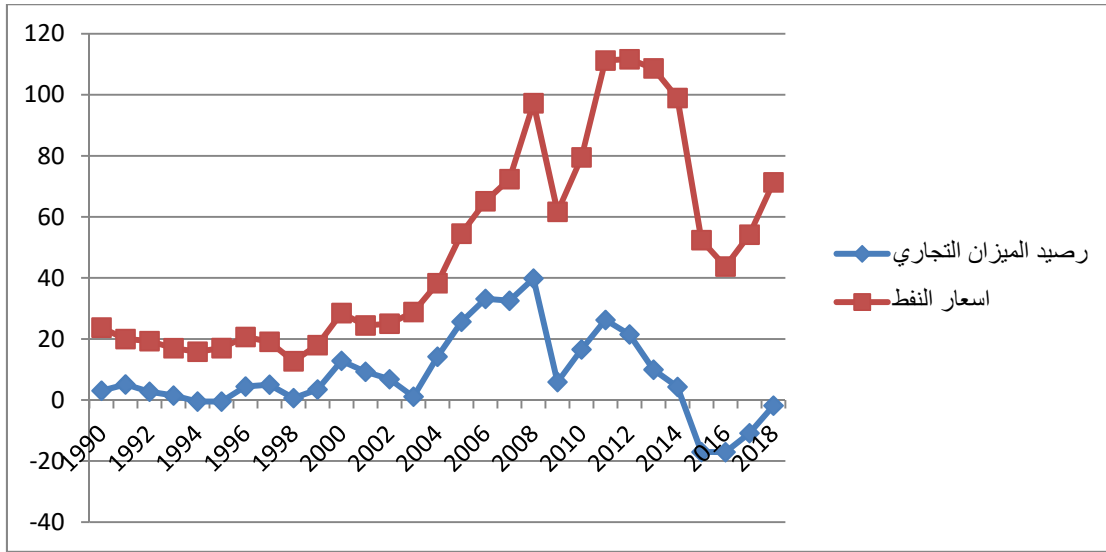
كما شهدت قيمة الدينار ارتفاع مؤقت سنة 2011 بسعر متوسط 72.85 دينار للدولار الأمريكي الواحد، ليأخذ بعدها منحى معاكس طيلة الفترة 2012-2017 حيث عرف تدهورا بحوالي 20% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، ويرجع ذلك لرغبة السلطة النقدية في رفع حصيلة الصادرات وتقليل العجز في الميزان التجاري، وهذا على خلفية انهيار أسعار النفط منذ سنة 2014، ليواصل تراجعها سنة 2016 بنسبة 9.5% و 1.4% سنة 2017 (بوسيس و ضيف، 2020، صفحة 147).

2- المحور الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية من 1990-2018

2-1 تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري من 1990-2018

مع بداية التسعينات عمدت الجزائر إلى اتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق للتصدي للأزمة التي ضربت الاقتصاد الجزائري نهاية الثمانينات، بحيث تميزت هذه الفترة بتحرير التجارة الخارجية من كل القيود.

الشكل رقم 01: تطور الميزان التجاري الجزائري من 1990-2018



من إعداد الباحثين بالاعتماد على : إحصائيات المديرية العامة للجمارك

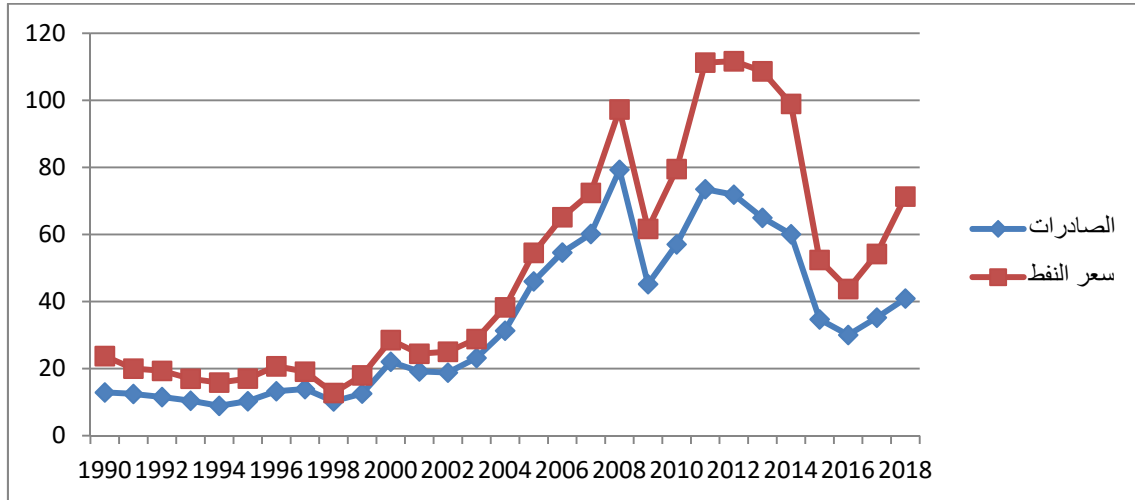
- **Statistique du commerce extérieur d'Algérie période 2017. 2018.2019**
- **BP Statistical Review of World Energy 2019 68th édition.**

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري عرف فائضا قدر ب 3.056 و 5.108 مليار دولار على التوالي سنتي 1990 و 1991 بسبب ارتفاع الصادرات النفطية، غير أنه مع بداية التحرير التجاري الفعلي في سنة 1994 سجل الميزان التجاري أول عجز له بمقدار 0.49 مليار دولار، ليرتفع هذا العجز إلى 0.503 مليار دولار سنة 1995 ويعود ذلك إلى تراجع سعر برميل النفط من 23.73 دولار سنة 1990 إلى 15.82 دولار سنة 1994، زد على ذلك تخفيض قيمة العملة وما صاحبها من ارتفاع خدمة الدين العام. انطلاقا من سنة 1996 سجل الميزان التجاري فائض إلى غاية سنة 2000 بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات من المحروقات غير أنه تراجع إلى 0.621 مليار دولار سنة 1998 متأثرا بتدهور أسعار النفط إلى 12 دولار. ابتداء من سنة 2004 حقق الميزان التجاري فوائض مالية معتبرة قدرت ب 14.19 مليار دولار، ووصلت إلى 39.81 مليار دولار سنة 2008 نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات عامة، وحصيلة الصادرات النفطية خاصة، حيث قدر سعر البرميل ب 38.27 دولار سنة 2004، ليرتفع إلى 97 دولار سنة 2008.

في 2009 قدر الفائض ب 5.90 مليار دولار ويفسر هذا الانخفاض الرهيب انفجار الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتراجع أسعار النفط إلى 61 دولار للبرميل بسبب تراجع الطلب العالمي على المواد الطاقوية، كما عاود الارتفاع سنتي 2010 و 2011 إلى 16 و 26 مليار دولار على التوالي نتيجة ارتفاع الصادرات لكنه لم يلبث طويلا لينخفض بوتيرة متسارعة إلى مستوى 9.9 و 4.3 مليار دولار سنة 2013 و 2014 على التوالي إثر الأزمة النفطية سنة 2014 ليسجل بعدها عجزا ب 17 مليار دولار سنة 2015 ثم 10 مليار سنة 2017 ما دفع الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من التدابير للتقليل من فاتورة الواردات بمنع استيراد 877 مادة سنة 2018، بحيث ساهم هذا الإجراء في تخفيض العجز إلى 1.83 مليار دولار .

2-2 تحليل تطور الصادرات الجزائرية من 1990-2018

الشكل رقم 02: تطور الصادرات الجزائرية من 1990-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل رقم 02 نلاحظ أن الصادرات الجزائرية في تذبذب خلال فترة التسعينات، حيث قدرت قيمتها سنة 1990 بـ 11.30 مليار دولار لتتخفص سنة 1994 إلى 8.39 مليار دولار متأثرة بانخفاض أسعار النفط. غير أنه انطلاقا من سنة 2000 عرفت ارتفاع مستمر من 22 مليار دولار إلى 79 مليار دولار سنة 2008، بنسبة ارتفاع تقدر بـ 259%، وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة في أسعار النفط حيث ارتفع سعر البرميل من 28 دولار سنة 2000 إلى 97 دولار سنة 2008. لكنه في سنة 2009 عرفت الصادرات الجزائرية ترجعا بنسبة 45% مقارنة بسنة 2008 نتيجة إفرازات الأزمة المالية العالمية لتعود للانخفاض مرة أخرى وتصل إلى أدنى قيمة لها بـ 30 مليار دولار سنة 2016، نتيجة أزمة النفط لسنة 2014.

2-3 تحليل هيكل الصادرات الجزائرية من 1990-2018

الجدول رقم 01: هيكل الصادرات الجزائرية من 1990-2018

المجموع	سلع استهلاكية	سلع تجهيزات صناعية	سلع تجهيزات فلاحية	مواد نصف مصنعة	مواد خام	طاقة ومواد تشغيل	مواد غذائية	
11304	67	76	3	211	32	10865	50	1990
10837	44	66	2	226	32	10388	79	1992
8340	22	9	2	198	23	8053	33	1994
13375	156	46	3	496	44	12494	136	1996
10213	16	9	7	254	45	9855	27	1998
12522	20	47	25	281	41	12084	24	1999
19132	12	45	22	504	37	18484	28	2001
24612	35	30	1	509	50	23939	48	2003
46001	19	36	-	651	134	45094	67	2005
60163	35	46	1	993	169	58831	88	2007
45149	49	42	-	692	170	44128	113	2009
73489	15	15	-	1496	161	71424	355	2011
64974	17	28	-	1458	109	62960	402	2013
34668	11	19	1	1597	106	32699	235	2015
35191	20	78	0.29	1410	73	33261	349	2017

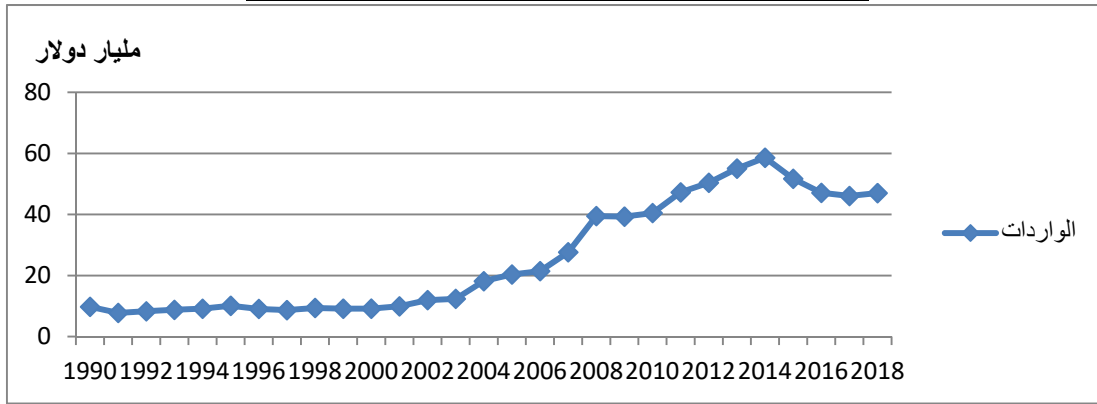
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للجمارك الوحدة: مليون دولار

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن حصيلة الصادرات من المحروقات في تذبذب خلال الفترة 1990-1998 حيث سجلت أدنى قيمة بـ 8 مليار دولار مشكلة بذلك نسبة 96% من إجمالي الصادرات، لتعرف ارتفاع مستمرا انطلاقا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2007 أين سجلت قيمة 58 مليار دولار بنسبة 97% من إجمالي الصادرات، لتشهد بعدها تدهورا سنة 2009 مسجلة بذلك قيمة 44 مليار دولار، ليتكرر هذا الانخفاض سنة 2015 ويستمر إلى غاية 2017 أين سجلت بذلك قيمة 33 مليار دولار متأثرة بالأزمة النفطية سنة 2014 ومشكلة بذلك نسبة 94% من إجمالي الصادرات.

ما يمكن استنتاجه من خلال الجدول أعلاه، هو هشاشة الاقتصاد الجزائري والذي يعتمد بصفة كبيرة على الصادرات البترولية ويفتقر إلى التنوع، حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات تراوح مكانها ولم تتجاوز نسبتها 5% من مجموع الصادرات كأقصى حد لها وهي نسبة ضئيلة جدا، وقد حققت صادرات المواد النصف المصنعة النسبة الأكبر بحيث بلغت أقصى نسبة لها بـ 4% من مجموع الصادرات سنة 2015، ذلك أن الجزائر لا تمتلك التقنيات، الآلات والعمالة المؤهلة لتركيب السلع وإتمام التصنيع ما يجبرها على تصديرها نصف مصنعة بأسعار منخفضة نسبيا، كما تتراوح نسبة الصادرات من المواد الغذائية بين 0.4% و 0.9% من مجموع الصادرات نتيجة عدم قدرة الجزائر على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، أما الصادرات من المواد الخام فلم تتعدى 0.3% نظرا لعدم امتلاك الجزائر للشركات والمؤسسات المنتجة التي تستعمل هذه المواد في التصنيع بطريقة مثلى، في حين شكلت باقي المواد من تجهيزات فلاحية وصناعية ومواد استهلاكية جزء ضئيل جدا من مجموع الصادرات الجزائرية نظرا لعدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية.

2-4 تحليل تطور الواردات الجزائرية من 1990-2018

الشكل رقم 03: تطور الواردات الجزائرية من 1990-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل رقم 03 نلاحظ أن قيمة الواردات عرفت ثبات نسبي خلال الفترة 1990-2001 مع تسجيل بعض التغيرات الطفيفة، حيث تراوحت قيمتها بين 8 و 9 مليار دولار، لكنه انطلقا من سنة 2002 شهدت ارتفاعا معتبرا ومستمرا حيث بلغت قيمة 12.38 مليار دولار سنة 2003 و 21.45 مليار دولار سنة 2006 وصولا إلى 39.47 مليار دولار سنة 2008، هذا الارتفاع يعود بالدرجة الأولى إلى زيادة قيمة الواردات الغذائية، لتستمر في الارتفاع وتصل إلى ذروتها بقيمة 58.58 مليار دولار سنة 2014 أين تدخلت السلطة الجزائرية لتقليص فاتورة الواردات والحد من نزيف العملة الصعبة عقب انخفاض أسعار النفط، بتخفيض قيمة العملة أمام الدولار والأورو، كما قامت في 2015 بتسقيف العديد من الواردات عبر وضع رخص الاستيراد ونظام الحصص، وفي 2018 عمدت إلى حظر استيراد 877 مادة وهو ما ساهم في انتقال الواردات من 51 مليار دولار سنة 2015 إلى 47 مليار دولار سنة 2018.

3- المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري

3-1 منهجية ونموذج الدراسة

من أجل معرفة مدى تأثير التحرير التجاري على الميزان التجاري في الجزائر، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك، ثم تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل والقصير مع اختبار صلاحية النموذج المقدر، باستخدام بيانات سنوية من 1990-2018. حيث تم صياغة نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$TB = B_0 + B_1 OPEN_{it} + B_2 TCH_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث تشير هذه المتغيرات إلى:

TB: رصيد الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات السلعية).

OPEN: الانفتاح التجاري (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي.

TCH: سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري.

3-2 اختبار جذر الوحدة

تتمثل الخطوة الأولى في تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليس بيرون (PP) للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة. الجدول الموالي يوضح مختلف نتائج الاستقرارية كما يلي:

الجدول رقم 02: نتائج اختبار جذر الوحدة لاختباري (ADF) و (PP).

الاستقرارية في المستوى I(0)						
PP			ADF			المتغيرات
TREND AND INTER	INTERCEPT	NONE	TREND AND INTER	INTERCEPT	NONE	
-1.1641 (0.8987)	-1.6087 (0.4650)	0.2527 (0.7522)	-1.1984 (0.8914)	-1.6186 (0.4602)	0.1884 (0.7334)	OPEN
-1.9279 (0.6135)	-1.9880 (0.2900)	-1.7154 (0.0815)	-1.8523 (0.6519)	-1.9163 (0.3204)	-1.6786 (0.0876)	TB
-1.8933 (0.6312)	-1.2563 (0.6352)	1.9297 (0.9847)	-3.1425 (0.1215)	-1.2461 (0.6397)	2.6915 (0.9973)	TCH
الاستقرارية في الفرق الأول I(1)						
-4.9016 (0.0028)	-4.9281 (0.0005)*	-5.0256 (0.0000)*	-4.9083 (0.0027)	-4.9186 (0.0005)	-5.0075 (0.0000)	OPEN
-5.0610 (0.0019)*	-5.1175 (0.0003)*	-5.2209 (0.0000)*	-5.0489 (0.0020)*	-5.1195 (0.0003)*	-5.2187 (0.0000)*	TB
-3.5435 (0.0056)	-3.6481 (0.0113)*	-2.9625 (0.0046)*	-3.5516 (0.0537)	-3.6552 (0.0111)*	-2.9719 (0.0045)*	TCH

*مستوى معنوية 5%.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 09

تشير نتائج اختبار الاستقرار (في نموذج ثابت فردي واتجاه، ثابت فردي، بدون ثابت فردي واتجاه) إلى أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى $I(0)$ ، حيث كان الاحتمال المقابل لهذه الاختبارات أكبر من مستوى معنوية 0.05، لكنه وبعد إجراء اختبار الاستقرار في الفروقات الأولى $I(1)$ أظهرت النتائج أن كل السلاسل الزمنية أصبحت مستقرة عند مستوى معنوية 0.05.

3-3 اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك Bound Test: يقوم هذا الاختبار على اختبار الفرضية التالية:

تحت فرضية العدم، فإنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (علاقة توازنية طويلة المدى)، أما الفرضية البديلة فقبولها يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، بحيث يتم إجراء هذا الاختبار بمقارنة إحصائية فيشر المحسوبة مع القيم الحرجة، فإذا كان (طيبة و رملاوي، 2019، صفحة 69):

$F(\text{fisher}) < \text{الحد الأعلى}$: توجد علاقة تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل)

$F(\text{fisher}) > \text{الحد الأدنى}$: لا توجد علاقة تكامل مشترك.

$F(\text{fisher}) > \text{الحد الأعلى}$: لا توجد نتيجة.

الجدول رقم 03: نتائج اختبار منهج الحدود Bound Test وفق منهجية ARDL

حدود المعنوية	الحد الأدنى $I(0)$	الحد الأعلى $I(1)$	القرار
10%	2.63	3.35	يوجد تكامل مشترك
5%	3.1	3.87	يوجد تكامل مشترك
2.5%	3.55	4.38	يوجد تكامل مشترك
1%	4.13	5	يوجد تكامل مشترك
F-statistic = 5.6653			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews09

انطلاقاً من نتائج الجدول أعلاه نجد أن إحصائية فيشر المحسوبة لاختبار Bound Test كانت أكبر من الحد الأعلى $I(1)$ عند مختلف درجات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازن طويلة الأجل) بين المتغير التابع الميزان التجاري وبقية المتغيرات المفسرة، حيث تم تحديد طول فترة الإبطاء بصورة آلية على الشكل (4.1.1).

3-4 نتائج التقدير

3-4-1 نتائج تقدير معاملات المدى الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات سوف نقوم بتقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل في نموذج ARDL، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: نتائج تقدير معاملات المدى الطويل (علاقة التكامل المشترك)

Variable	Coefficient	Std.error	t-statistic	Prob
OPEN	1.0258	0.2686	3.8178	0.0015
TCH	-0.3711	0.1273	-2.9139	0.0101
C	-21.6088	20.4317	-1.0573	0.0061

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 09

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن كل معالم النموذج ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حيث أظهرت النتائج عن وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري أي أن ارتفاع نسبة الانفتاح التجاري بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة رصيد الميزان التجاري بـ 1.02 وحدة وهذا راجع إلى هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية، بينما يتضح أن لسعر الصرف أثر سالب على الميزان التجاري بحيث ارتفاع سعر الصرف (تخفيض العملة الوطنية) بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الميزان التجاري بـ 0.37 وحدة، وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية نظرا لطبيعة الاقتصادي الجزائري المبني على الريع البترولي والذي لا يمكن التحكم فيه، فرغم رفع أسعار الصرف إلا أن ذلك لا يشجع الصادرات نظرا لعدم تنوعها وهشاشة الاقتصاد الوطني وضعف إنتاجه وهو ما يدفع إلى زيادة الواردات عوض تخفيضها لسد الحاجيات الداخلية.

3-4-2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ

الجدول رقم 05: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std.error	t-statistic	Prob
D(TB(-1))	0.0703	0.1300	0.5412	0.5958
D(TB(-2))	-0.0282	0.1193	-0.2365	0.8160
D(TB(-3))	-0.3137	0.1137	-2.7574	0.0140
D(OPEN)	1.3917	0.2528	5.5048	0.0000
D(TCH)	-1.2975	0.1833	-7.0767	0.0000
CoIntEq(-1)*	-0.7060	0.1692	-4.1725	0.0007
Adjusted R-squared= 0.764230				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 09

من خلال نتائج الجدول أعلاه، بلغت قيمة معامل التحديد المصحح $Adj.R^2=0.7642$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، بمعنى 76.42% من التغيرات في رصيد الميزان التجاري يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، أما باقي التغيرات 29.58% فتعود إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج وتدخل في الحد العشوائي.

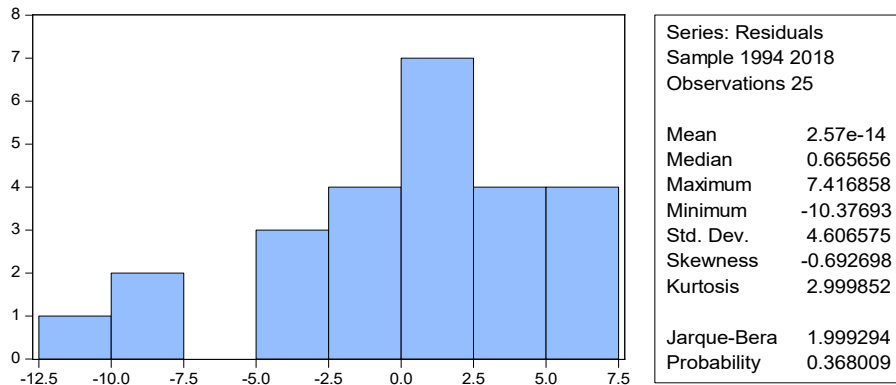
كما نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ جاء سالب ومعنوي عند مستوى 5%، حيث بلغت قيمته $(CoIntEq=-0.706)$ ، ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ويعني هذا أن حوالي 70.6% من انحراف الميزان التجاري في السنة السابقة عن القيمة التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية بسرعة تعديل تقدر بـ 1.4 سنة $(1/0.706=1.4)$ ، كما جاءت كل معاملات المتغيرات معنوية باستثناء معامل الميزان التجاري.

3-5 اختبار صلاحية النموذج:

نقوم باختبار صلاحية النموذج المقدر من خلال الاختبارات الإحصائية التالية:

3-5-1 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار ثبات التباين

الشكل رقم 04: اختبار طبيعة البواقي للنموذج المقدر



المصدر: مخرجات Eviews 09

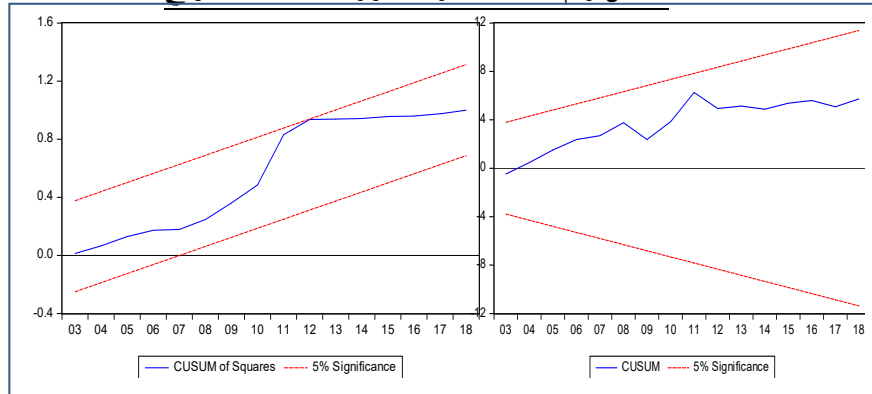
من خلال الشكل أعلاه نجد أن الاحتمال المقابل لاختبار Jaque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5 %، ومنه يمكن القول أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ووفقا لاختبار اختلاف التباين Breusch-pagan-godfry نجد أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار $Prob=0.7531$ وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم بثبات تباين الأخطاء.

3-5-2 اختبار استقرارية النموذج

لاختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر، نستخدم اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاد (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاد (CUSUMSQ)، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة معادلة تصحيح الخطأ إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من اختباري CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وتكون المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني للإحصائيتين السابقتين خارج الحدود الحرجة.

الشكل رقم 05: اختبار استقرارية معاملات النموذج



المصدر: مخرجات Eviews 09

من خلال نتائج اختبار CUSUM و CUSUMSQ اتضح أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة حيث أن المجموع التراكمي للبواقي المعاد يقع داخل المنطقة الحرجة، مشيراً ذلك إلى استقرار النموذج عند مستوى معنوية 5%، نفس الشيء نلاحظه من خلال المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاد ما يوحي إلى أن النموذج خال من أي تغيرات هيكلية، كما يوضح ذلك مدى استقرارية المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأجل.

5- خلاصة

تناولت هذه الدراسة موضع التحرير التجاري وأثره على رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2018)، وهو موضوع يكتسي أهمية كبرى في مجال التوجهات الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية بما فيها الجزائر، والتي تبنت جملة من الإصلاحات الاقتصادية في نهاية القرن الماضي من بينها رفع القيود على المبادلات التجارية وتحرير أسعار الصرف بغرض الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الدولي، وتصريف الفائض من الإنتاج وتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية والخارجية. انطلاقا من هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- لقد كانت عملية الانفتاح التجاري ضرورة حتمية بالنسبة للجزائر في ظل التحرر السريع للاقتصاد العالمي والأزمات الخانقة التي كانت تتخبط فيها نهاية الثمانينات.
- حقق الميزان التجاري فوائض مهمة بداية من سنة 2000 نظرا لارتفاع أسعار النفط، لكن انطلاقا من سنة 2015 شهد عجزا مستمرا نتيجة أزمة النفط في 2014، ما يعكس حساسيته لأسعار النفط، كما تشكل صادرات المحروقات ما نسبته 97% من إجمالي الصادرات ما يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري وضعف إنتاجه بتبعيته الشبه كلية لقطاع المحروقات وافتقاره للتنوع.
- دلت نتائج الدراسة القياسية على وجود أثر إيجابي للتحرير التجاري على رصيد الميزان التجاري، غير أن هذا الأثر ليس فعلي نظرا لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية وارتباط الميزان التجاري بأسعار هذا القطاع.
- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية، ما يؤكد عدم فعالية سياسات الصرف في التأثير على الميزان التجاري والتوازن الخارجي.

التوصيات:

- بناء على النتائج المستخلصة من الدراسة، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات كما يلي:
- التريث في تحرير التجارة الخارجية، والإسراع في إعادة تهيئة الاقتصاد الوطني بوضع سياسات اقتصادية تعمل على تحفيز وتطوير الإنتاج المحلي وزيادة كفاءته لدرجة تمكنه من الصمود أمام المنتجات الأجنبية.
 - السعي أولا نحو تحرير التجارة الإفريقية والعربية قبل تحرير التجارة العالمية، وتوطيد العلاقات الاقتصادية الإفريقية والعربية.
 - ضرورة وضع استراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والواردات، بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية تامة، وهو ما يتطلب توفير البيئة الملائمة للإنتاج.
 - خلق صناعات محلية منافسة لزيادة الصادرات والتقليل من الواردات، من خلال تشجيع القطاع الخاص ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تهيئة المناخ الملائم للاستثمار لجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

- الهوامش والمراجع:
- الجريدة الرسمية. (2003).
- حاسم باسم، و البدري حميد. (2020). *اقتصاديات التجارة الخارجية*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- رشيد دريس. (2014). انعكاسات الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012. *الأكاديمية الاجتماعية والانسانية* (11).
- سارة بوسيس، و أحمد ضيف. (2020). سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري، دراسة تحليلية للفترة 2000-2017. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، 12 (01)، 147.
- شعبان أحمد، و علي مُجّد. (2010). *علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- صليحة ساخي. (2015/2014). واقع التجارة الدولية في ظل العلاقات الاقتصادية الراهنة والتحديات التي تواجه الدول النامية حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.
- عبد الرحيم سليمان عبد العزيز. (2004). *التبادر التجاري، الأسس، العلولة والتجارة الإلكترونية*. دار حامد للنشر والتوزيع.
- عبد العزيز طيبة، و عبد القادر رملوي. (2019). أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018. *مجلة البشائر*، 05 (01)، 59.
- عبد المجيد عبود، و مبارك بن زاير. (2018). إختبار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري -دراسة قياسية- خلال الفترة 1990/01 إلى 2017/06. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة* (07)، 275.
- عبدات مراد. (2014/2012). *التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)*. 167. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.
- عتيقة وصاف. (2014/2013). آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1999-2009)، (أطروحة دكتوراه). 233. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.
- غطاس عبد الغفار، زوزي مُجّد، و دادن عبد الوهاب. (2015). أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011). *مجلة الباحث*، 285.

ملاحق:

ملحق رقم 01: نتائج اختبار منهج الحدود Bound Test وفق منهجية ARDL

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN	1.025834	0.268695	3.817844	0.0015
TCH	-0.371159	0.127372	-2.913977	0.0101
C	-21.60883	20.43713	-1.057332	0.0061

EC = TB - (1.0258*OPEN - 0.3712*TCH - 21.6088)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.665370	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

ملحق رقم 02: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TB(-1))	0.070370	0.130024	0.541210	0.5958
D(TB(-2))	-0.028236	0.119379	-0.236522	0.8160
D(TB(-3))	-0.313742	0.113782	-2.757400	0.0140
D(OPEN)	1.391779	0.252840	5.504584	0.0000
D(TCH)	-1.297592	0.183360	-7.076767	0.0000
CointEq(-1)*	-0.706009	0.169202	-4.172590	0.0007

R-squared 0.813349 Mean dependent var -0.132680
 Adjusted R-squared 0.764230 S.D. dependent var 10.66259
 S.E. of regression 5.177344 Akaike info criterion 6.332024
 Sum squared resid 509.2929 Schwarz criterion 6.624555
 Log likelihood -73.15031 Hannan-Quinn criter. 6.413160
 Durbin-Watson stat 1.858846

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الجدول رقم 03: اختبار اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.615152	Prob. F(8,16)	0.7531
Obs*R-squared	5.880652	Prob. Chi-Square(8)	0.6606
Scaled explained SS	2.408537	Prob. Chi-Square(8)	0.9659

ملحق رقم 04: متغيرات الدراسة

السنوات	الواردات	الصادرات	سعر النفط	الميزان التجاري	الانفتاح التجاري	سعر الصرف
1990	9,77	12,88	23.73	3.056	48.3807136815584	8.96
1991	7,77	12,44	20	5.108	52.7175867077307	18.47
1992	8,31	11,51	19.32	2.725	49.1890842360411	21.84
1993	8,785	10,41	16.97	1.478	44.9228133698634	23.35
1994	9,154	8,892	15.82	-0.49	48.5844377877809	35.06
1995	10,76	10,258	17.02	-0.503	55.1910052081435	47.66
1996	9,09	13,25	20.67	4.42904	53.7051478767794	54.75
1997	8,688	13,894	19.09	5.02861	52.2439115059386	57.71
1998	9,4	10,209	12.72	0.62168	45.0944505585079	58.74
1999	9,162	12,525	17.97	3.45246	50.9291154528661	66.57
2000	9,171	22,031	28.5	12.84603	62.8583440841607	75.26
2001	9,94	19,133	24.44	9.26599	58.70616248536	77.22
2002	11,969	18,799	25.02	6.82906	61.1341648381599	79.68
2003	12,38	23,163	28.83	1.104222	62.1247720774541	77.39
2004	18,169	31,304	38.27	14.19704	65.7014261674144	72.06
2005	20,357	46,002	54.52	25.644	71.2785975975416	73.36
2006	21,456	54,613	65.14	33.157	70.7300140817829	72.64
2007	27,631	60,163	72.39	32.532	71.9381269360825	66.82
2008	39,479	79,298	97.26	39.819	76.684522053038	64.56
2009	39,294	45,174	61.67	5.9	71.324328353895	72.64
2010	40,473	57,053	79.5	16.58	69.8666617557832	74.4
2011	47,247	73,489	111.26	26.242	67.4722754457649	72.85
2012	50,378	71,866	111.67	21.49	65.4049789266828	77.55
2013	55,028	64,974	108.66	9.946	63.610823583416	79.38
2014	58,58	60,061	98.95	4.306	62.1457767636783	80.56
2015	51,702	34,668	52.39	-17.034	59.6951291204194	100.46
2016	47,089	30,026	43.73	-17.063	55.8922435232785	109.46
2017	46,059	35,191	54.19	-10.868	56.1403520848947	110.96
2018	47,002	40,883	71.31	-1.839	57.9645690084949	116.61

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- BP Statistical Review of World Energy 2019 68th édition

- إحصائيات البنك الدولي

- إحصائيات بنك الجزائر

- المديرية العامة للجمارك:

● إحصائيات التجارة الخارجية للفترة 2010-1963

● إحصائيات التجارة الخارجية للفترة 2005-2015

● إحصائيات التجارة الخارجية 2017، 2018، الثلاثي الأول 2019.